المملكة المغربية

مديرية الدراسات والتوقعات المالية

إمكانات تربية الأحياء البحرية ودورها في دينامية الصادرات المغربية من المنتجات البحرية

المحتويات

المحتويات
فائمة الجداول
قائمة الرسوم المبيانية

مقدمة

1. وضعية وتوجهات تربية الأحياء البحرية على المستوى العالمي
1.1 ـ تطور إنتاج تربية الأحياء البحرية عالميا
2.1 ـ بنية إنتاج التربية البحرية العالمي حسب البيئة وحسب النوع المنتج
3.1 ـ المنتجون الرئيسيون للأحياء البحرية على الصعيد العالمي
4.1 ـ نظرة عامة حول التجارة العالمية للمنتجات السمكية
5.1 ـ تزايد الطلب العالمي على المنتجات السمكية

2 ـ تحليل وضعية تربية الأحياء البحرية بالمغرب
1.2 ـ تاريخ تربية الأحياء البحرية بالمغرب
2.2 ـ تطور إنتاج الأحياء البحرية بالمغرب
3.2 ـ القيود التي تعيق تطور تربية الأحياء البحرية بالمغرب
4.2 ـ الميزات المحفزة لتنمية تربية الأحياء البحرية بالمغرب
5.2 ـ الإسهامات الرئيسة للاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع تربية الأحياء البحرية بالمغرب

3 ـ تحليل إمكانية تسويق منتوجات تربية الأحياء البحرية المغربية على الصعيد العالمي
1.3 ـ دينامية الطلب العالمي على منتوجات الأحياء البحرية الأساسية المستهدفة في التربية بالمغرب
2.3 ـ الأسواق الرئيسية المحتملة للتصدير ولتدفق المبادلات لبعض الأنواع المستهدفة في الزرعة السمكية المغربية

استنتاجات وتوصيات

قائمة الجداول

الجدول 1. أنواع الأحياء البحرية المزمع تربيتها بالمغرب
الجدول 2. تحديد المواقع على مستوى الأقطاب الأربعة المحددة

الجدول 3. أهم المستوردين للمحاريات (الحية والطازجة والمثلجة والمجمدة والمجففة والمملحة أو المقددة) بالعالم سنة 2011

قائمة الرسوم المبيانية

الرسم المبياني 1. نمو الانتاج العالمي من الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية (بملايين الاطنان)
الرسم المبياني 2. تركيبة انتاج الأحياء البحرية حسب النوع وحسب البيئة
الرسم المبياني 3. نمو انتاج الأحياء البحرية حسب القارات
الرسم المبياني 4. المنتجون الثلاثون الاوائل للأحياء البحرية على مستوى العالم (سنة2012)
الرسم المبياني 5. مميزات انتاج الأحياء البحرية حسب القارات
الرسم المبياني 6. خريطة المبادلات العالمية للمنتجات السمكية (الفترة الممتدة بين 2008-2012)
الرسم المبياني 7. نمو انتاج الأحياء البحرية بالمغرب (بالطن)
الرسم المبياني 8. الميزات الاستراتيجية المحفزة لتطوير تربية الأحياء البحرية بالمغرب
الرسم المبياني 9. المناطق المخصصة لتطوير تربية الأحياء البحرية على المستوى الوطني والقدرة الإنتاجية المتوقعة
الرسم المبياني 10. نمو واردات المرجان (dorade) على مستوى مختلف القارات (بملايين الدولارات)
الرسم المبياني 11. نمو واردات القاروس (bar) على مستوى مختلف القارات(بملايين الدولارات)
الرسم المبياني 12. نمو واردات بلح البحر على مستوى مختلف القارات (بملايين الدولارات)
الرسم المبياني 13. نمو واردات المحاريات على مستوى مختلف القارات (بملايين الدولارات)
الرسم المبياني 14. المستوردون الاوربيون الرئيسيون للمرجان وتدفق الإمدادات سنة 2013
الرسم المبياني 15. المستوردون الاوربيون الرئيسيون للقاروس وتدفق الإمدادات
الرسم المبياني 16. المستوردون الاوربيون الرئيسيون لبلح البحر وتدفق الإمدادات سنة 2011
الرسم المبياني 17. الموردون والمستوردون الرئيسيون للمحاريات في العالم سنة 2011

لكي نستمر في استهلاك السمك
فإنه من الضروري أن تتواجد تربية الأحياء البحرية
وأن تتطور في سياق تكاملي مع الصيد البحري
www.rungisinternational.com »

مقدمة

تمثل تربية الأحياء البحرية قطاعا واعدا، سريع النمو وذو قدرة هائلة، تم اعتماده ليلعب دورا كبيرا في الأمن الغذائي وتوفير فرص الشغل وتطوير الاقتصاد على الصعيد العالمي، كما أنه يمثل قطاعا استراتيجيا في المستقبل.

وعلى عكس العديد من مناطق العالم، حيث ينمو هذا النشاط بشكل سريع جدا، فإن تربية الأحياء البحرية بالمغرب يبقى نشاطا محدودا بإنتاج لا يتعدى حجمه 400 طن في السنة، أي أقل من 0,1% من إنتاج الصيد البحري الوطني.

ووعيا منه بأهمية هذا القطاع، فإن المغرب يفصح عن إرادة قوية لتطويره تمثلت في إدماج مكونات تم تخصيصها لتطوير القطاع، وذلك في إطار مخطط أليوتيس.

وفي هذا السياق، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير تربية الأحياء البحرية للقيام بمهمة إعداد إستراتيجية خاصة لهذا القطاع ولتعزيز تربية الأحياء البحرية. ويهدف مخطط أليوتيس للوصول لـ 200 ألف طن من منتجات تربية الأحياء البحرية في أفق سنة 2020، ما سيمثل 11% من إجمالي إنتاج الصيد البحري أي ما يقدر بـ 1,75 مليار طن.

وترمي هذه الدراسة إلى إبراز الحالة الراهنة لمناطق تربية الأحياء البحرية على المستوى العالمي وكذا المغربي وتقييم القدرات الموجودة وفرص التصدير المتاحة على المستويين الجهوي والعالمي.

1 ـ وضعية وتوجهات تربية الأحياء البحرية على المستوى العالمي

1.1 ـ تطور إنتاج الأحياء البحرية عالميا

بلغ إجمالي إنتاج الصيد وتربية الأحياء البحرية (باستثناء النباتات البحرية والمنتجات غير الموجهة للاستهلاك البشري) ما يقارب 158 مليون طن من الأسماك خلال سنة 2012، ساهمت فيها تربية الأحياء البحرية بنسبة 43%.

فقد ظل حجم الصيد على الصعيد العالمي ثابتا في 90 مليون طن منذ منتصف التسعينات، في حين عرفت تربية الأحياء البحرية القارية ارتفاعا مذهلا.

الرسم المبياني 1. نمو الانتاج العالمي من الصيد البحري و تربية الأحياء البحرية (بملايين الاطنان)

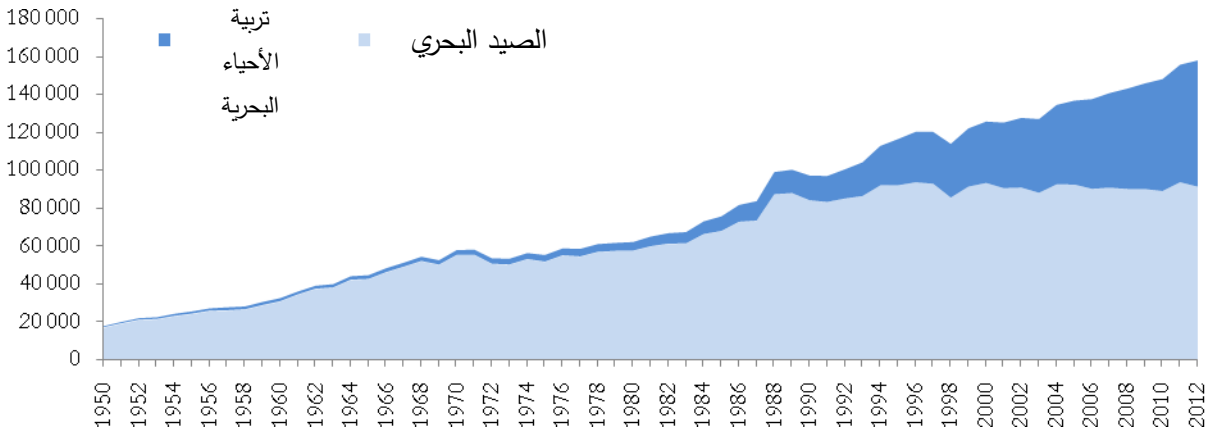

وعليه، فإن إنتاج تربية الأحياء البحرية تعرف تطورا مستمرا عبر العالم، حيث تم اتخاذها منذ عدة سنوات كبديل ناجع أمام نفاذ موارد الصيد، كما أنها سجلت نموا ثابتا خلال الخمسين سنة الماضية، فقد انتقلت تربية الأحياء البحرية من إنتاج أقل من مليون طن سنة 2004، ليصل إلى 66 مليون طن سنة 2012. وإذا أضفنا النباتات البحرية والمنتوجات غير الموجهة للاستهلاك البشري الناتجة عن استغلاليات تربية الأحياء البحرية، فإن الإنتاج العالمي لتربية الأحياء البحرية يكون قد بلغ 90 مليون طن سنة 2012.

وفيما يتعلق بمساهمة تربية الأحياء البحرية في إجمالي إنتاج الأسماك والقشريات والرخويات فقد انتقلت فقط من نسبة 3% سنة 1950 إلى 13% سنة 1990، ثم إلى 26% سنة 2000 لتصل إلى الذروة سنة 2012 بنسبة 42%.

2.1 - بنية إنتاج التربية البحرية العالمي حسب البيئة وحسب النوع المنتج

يتم اعتماد مياه البحر والمياه العذبة في إنتاج الجزء الأكبر من تربية الأحياء البحرية (بمساهمة على التوالي بنسبة 47% و46% سنة 2012). فيما لم يتعد الإنتاج في المياه المالحة نسبة 7% من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء البحرية وذلك خلال نفس السنة.

وفيما يتعلق بأنواع الأسماك المزروعة، فإن إنتاج تربية الأحياء البحرية العالمي لسنة 2012 تتكون أساسا من 49% من الأسماك و26% من النباتات البحرية ومن 17% من الرخويات ومن 7% من القشريات.

ويوضح توزيع هذه البنية حسب الوسط الزراعي، أن الأسماك تنتج بشكل أكبر في المياه العذبة (92% من إنتاج التربية البحرية من إجمالي المياه العذبة) منها في مياه البحر (10% من إنتاج التربية البحرية من إجمالي مياه البحر). وعلى عكس ذلك فإن الجزء الأكبر من الرخويات والنباتات البحرية ايتم إنتاجها عبر التربية البحرية في المياه المالحة.

الرسم المبياني 2. تركيبة انتاج الأحياء البحرية حسب النوع وحسب البيئة

تركيبة إنتاج تربية الأحياء البحرية حسب النوع وحسب وسط الزراعة	تركيبة إنتاج التربية البحرية حسب النوع
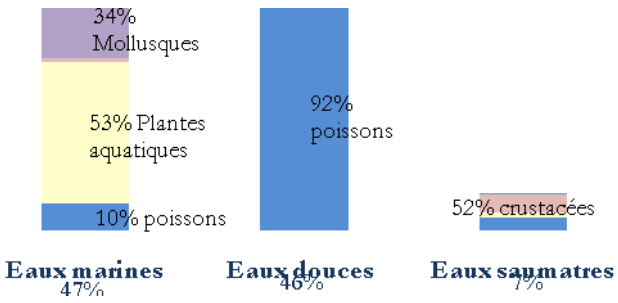	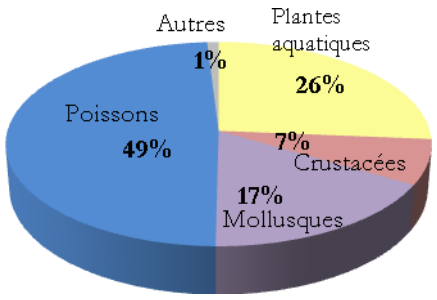

3.1 - المنتجون الرئيسيون للأحياء البحرية على الصعيد العالمي

منذ سنة 1990، عرف قطاع الصيد البحري ركودا إلا أن تربية الأحياء البحرية بدأت تتطور وتؤكد ديناميتها من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في توفير البروتينات الحيوانية. يرجع هذا الارتفاع المذهل لإنتاج الأحياء البحرية على الصعيد العالمي بالكامل إلى دول آسيا التي ساهمت جميعها لكي يصل الإنتاج الي ما يقارب 91% خلال العشر سنوات الأخيرة. وترجع هذه الهيمنة أساسا إلى الإنتاج الصيني الضخم الذي يمثل نحو 64% من إجمالي الإنتاج العالمي وذلك خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2000، عرفت دول أسيوية أخرى ارتفاعا ملحوظا في إنتاجها، عززت بذلك موقع آسيا ومكنت من رفع إسهامها من 22% سنة 2000 إلى 32% سنة 2012 من إجمالي الإنتاج العالمي للتربية البحرية.

الرسم المبياني 3: نمو انتاج الأحياء البحرية حسب القارات

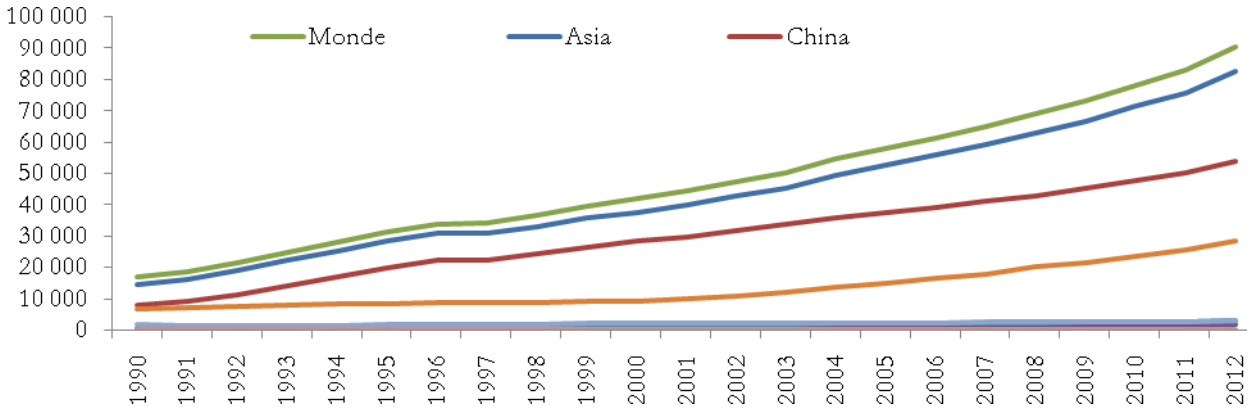

إضافة إلى الصين الذي يحتل المرتبة الأولى كأكبر منتج للأحياء البحرية، نجد دولا أسيوية أخرى مثل اندونيسيا، الهند، الفيتنام، الفلبين، بنغلاديش، كوريا الجنوبية، التايلاند، اليابان، وميانمار على رأس التنصيف العالمي، مما يسمح لآسيا بتحقيق إنتاج في مجال تربية الأحياء البحرية يصل إلى 82,5 مليون طن سنة 2012، أي ما يفوق 90% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال السنة الحالية.

الرسم المبياني 4. المنتجون الثلاثون الاوائل للأحياء البحرية على مستوى العالم (سنة2012)

وعلى صعيد القارة الأمريكية فإن إنتاج تربية الأحياء البحرية المسجل سنة 2012 قدر بـ 3,2 مليون طن منها2,3 مليون طن حققتها كل من دول الكاريبي ودول أمريكا الجنوبية خاصة الشيلي والبرازيل والإكوادور بنسبة 74,5% من حجم إنتاج القارة. ومن جهة أخرى، بلغ إنتاج أمريكا الشمالية من الأحياء البحرية 860.000 طن سنة 2012 بفضل سمك المحيط الأطلسي السلمون بكندا وبفضل سمك بريل النهر بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة لأوروبا فان إنتاج الأحياء البحرية المسجل سنة 2012 بلغ زهاء 2,9 مليون طن، ويتكون أساسا من الأسماك (أغلبها أسماك ثنائية المجال) والرخويات. يتواجد على رأس إنتاج هذه الأحياء البحرية الأوربية عدد من الأنواع القيمة (السلمونيات واالقاروس الاوروبي والمرجان الملكي وسمك الترس) والتي تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الشاملة لتربية الأحياء البحرية، وذلك بفضل نقل المعارف والتكنولوجيات.

يعتبر النرويج المنتج الأول علي مستوى هذه القارة وينتمي كذلك لمنتجي تربية الأحياء البحرية العشرة الأوائل على الصعيد العالمي من خلال احتلاله للرتبة الثامنة.

اما بالنسبة لإفريقيا، فبرغم من إمكانياتها المعروفة، فإن إنتاجها في هذا المجال مازال محدودا مقارنة بمناطق أخرى من العالم باستثناء دولة مصر التي تحتل المرتبة الثانية عشر على الصعيد العالمي وتعتبر المنتج الأول للاستزراع السمكي على صعيد القارة الإفريقية (62% من إجمالي إنتاج تربية الأحياء البحرية الإفريقي)، متبوعة بنيجيريا (15%) محتلة بذلك المرتبة 22 عالميا.

يتميز إنتاج مصر بوفرة أسماك البلطي وأسماك البغل، وأما نيجيريا فيتكون إنتاجها أساسا من أسماك البلطي وأسماك القط.

الرسم المبياني 5. مميزات انتاج الأحياء البحرية حسب القارات (سنة 2011)

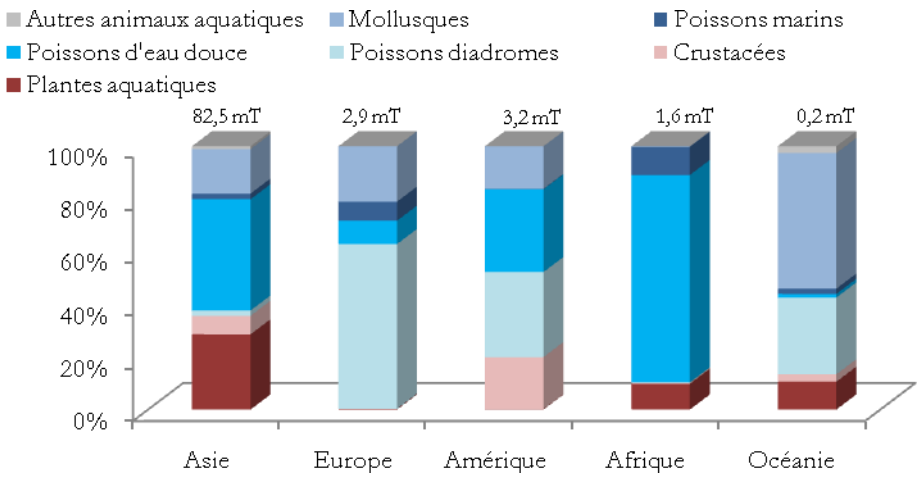

4.1 نظرة عامة حول التجارة العالمية للمنتجات السمكية

إن المعطيات الإحصائية لتجارة الاسماك على الصعيد الدولي لا تميز بين المنتجات المستخلصة من الطبيعة، ومنتجات مستغلات تربية الأحياء البحرية.

تفوق التجارة العالمية لمنتجات الصيد البحري 100 مليار دولار في السنة، مما يدعم تبادل المنتجات المستهلكة وتنوعها. وعلى الرغم من هذا، فإن هذه التجارة تتميز بكثرة تدفق الواردات على البلدان المرتفعة الدخل (أمريكا الشمالية وأوربا وآسيا)، وذلك لزيادة الطلب المحلي لسكان هذه البلدان التي تعتمد في غذائها بتزايد على السمك، ومن جهة أخرى، لاعتماد إجراءات التدبير والحد من أنشطة الصيد التي تهدف الحفاظ على مخزون الأسماك وإعادة إنتاجها.

وهكذا تظل أوروبا أكبر سوق مستورد للمنتجات البحرية بنسبة 40% من إجمالي الواردات العالمية سواء من خارج أوروبا أو من داخلها.

وتصنف آسيا في المرتبة الثانية ضمن المناطق المستوردة، نظرا للإسهام القوي لليابان والصين في عملية الاستيراد لتلبية الطلب المحلي المتزايد على منتجات البحر، والناتج عن ارتفاع مستوى المعيشة وعولمة العادات الغذائية.

وتعد الصين أول مصدر في العالم للسمك (والمستورد الرابع) في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يحتلان المرتبة الأولى للمستوردين.

الرسم المبياني 6. خريطة المبادلات العالمية للمنتجات السمكية (الفترة الممتدة بين 2008-2012)

واردات المنتجات البحرية حسب القارات بمليارات الدولارات (خلال 2008- 2012)

الدول الرئيسية المسؤولة عن المبادلات التجارية والمنتجات السمكية (2008-2012)

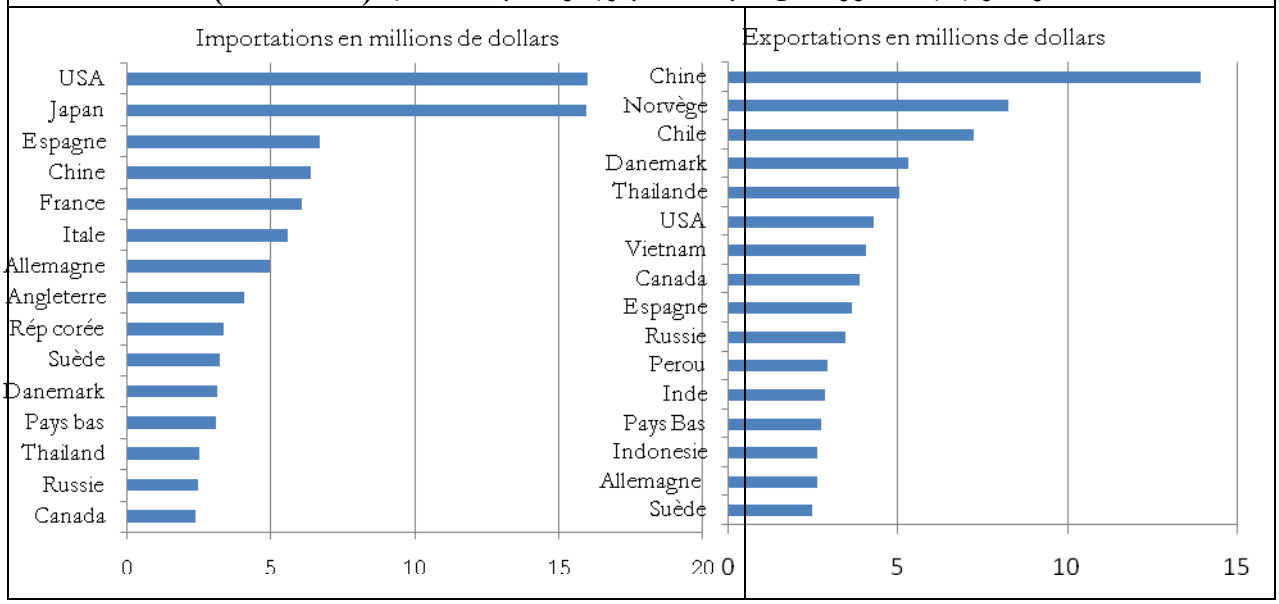

5.1 ـ تزايد الطلب العالمي على المنتجات السمكية

في إطار الر كود الذي يعرفه الصيد البحري ونظرا للنمو الديمغرافي المتزايد على المستوى العالمي، تعد تربية الأحياء البحرية أقوى إمكانية لإنتاج الكميات اللازمة من الأسماك لتلبية الطلب المتنامي على المواد الغذائية البحرية ذات الجودة العالية.

تختلف طرق الاستهلاك من منطقة إلى أخرى، فإذا كانت أمريكا اللاتينية تنتج وتستخدم دقيق السمك والزيوت الغير غدائية، على الخصوص لتربية السلمونيات في الشيلي، والجمبري في الاكوادور، فهي منطقة لا تعتمد أساسا في تغذيتها على الاسماك، حيث يتم استهلاك السمك طازجا أو مثلجا داخل فضاءات على مقربة من موانئ رسو البواخر.

وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، يتم توجيه ثلثي الأسماك للاستهلاك البشري، سواء عن طريق تجميدها أو تعبئتها. أما فيما يخص آسيا وإفريقيا فيتم استهلاك السمك في أغلب الحالات طازجا، وذلك نظرا لندرة معدات الحفظ، فالشعوب الإفريقية تقدد الأسماك وتقوم أساسا بتجفيفها أو تدخينها.

2 ـ تحليل وضعية تربية الأحياء البحرية بالمغرب

1.2- تطور إنتاج الأحياء البحرية بالمغرب

بدأت نشاطات تربية الأحياء البحرية بالمغرب سنة 1924 من خلال تربية مائية قارية، حيث تم إنشاء محطة لتربية الأسماك بأزرو. هدفها إنعاش الصيد الرياضي. وبعد ذلك وجه هذا النشاط نحو تربية الأسماك الغذائية، باستخدام الأنظمة المكثفة في أحواض طبيعية واصطناعية .

وبعد التسعينات، عرف الاستثمار الخاص تطورا كبيرا، فقد طورت وحدات لتربية الأحياء البحرية تنشط حاليا في تربية أسماك التروت القزحية والأنقليس والبلطي والمحار والشبوط.

و فيما يتعلق بتربية الأحياء البحرية في الأحواض البحرية بالمغرب، فقد تميزت بالمراحل التاريخية الرئيسية الآتية :

- 1950: انطلاق تربية المحار في بحيرة الوليدية بإنتاج سنوي يصل إلى حوالي 200 طن. ولا تزال بعض شركات المحار تعمل إلى يومنا هذا؛

- 1980: انطلاق تربية مكثفة للسمك في مواقع مناسبة على بحر الأبيض المتوسط حيث توجد منشأتين بحريتين و هما شركة ماروست[1] في بحيرة الناضور و شركة أكوا المضيق في مدينة المضيق و يرتكز إنتاج هذه الوحدات على االقاروس الاوروبي والمرجان؛

- 1990: انطلاق عملية تربية الطونة الحمراء في خليج المضيق باستخدام الاقفاص العائمة؛

1أنشئت شركة ماروست سنة 1985 لتطوير إنتاج المحار، البطلينوس، الجمبري، القاروس الأوروبي،المرجان. لكن سرعان ما أجبرت على تغيير وجهة اختيار منتجاتها وأقلمة طرق إنتاجها.

- :1992إنشاء شركة تربية الأحياء البحرية بمصب ملوية تنشط في إنتاج المحار والبطلينوس و الجمبري و القاروس الأوروبي و المرجان؛

- نهاية التسعينات: انطلاق تربية صدفيات سان جاك وكذا بلح البحر بخليج ايميسون وبخليج أكادير كما تم إنشاء نشاط تربية وتسمين المحار في بحيرة خنيفيس؛

- بداية سنوات 2000: تم تطوير تربية الصدفيات في خليج الداخلة، مع التركيز على تسمين الصدفيات ثنائية الأصداف (البطلينوس والمحار).

2.2 – تطور إنتاج الأحياء البحرية بالمغرب

تمثل التربية البحرية في المغرب 0.1% من الإنتاج الوطني للأحياء البحرية. وفي سنة 2013، بلغ إنتاج التربية البحرية 433 طن منها 93 % من الأسماك و7 % من الصدفيات. ويبين تحليل تطور هذا الإنتاج أن تربية الأحياء البحرية هيمنت عليها مرحلتان أساسيتان وهما :

- قبل 2006 : عرف الإنتاج في هذا المجال اضطرابا على مدى هذه الفترة. تميز الإنتاج السمكي، والذي يتكون أساسا من االقاروس والمرجان، بارتفاع سريع وذلك بعد انطلاقه سنة 1990 ليصل إلى 1.200 طن سنة ،1995 ومنذ ذلك الحين انخفض إلى حدود سنة 2001 ليستأنف نموه ما بين 2001 و 2005 وبلغ حده الأقصى 1300 طن سنة 2005. أما فيما يتعلق بإنتاج تربية الصدفيات والتي تتألف أساسا من المحار المجوف، في كل من الداخلة والوليدية ، فقد ظل تابثا فيما يقارب 300 طن مند التسعينات؛

- بعد سنة 2006 : تميزت هذه الفترة بانخفاض ملحوظ (سنة 2006) في مجال الإنتاج السمكي نتيجة لتوقف شركة ما روست بالناظور عن مزاولة نشاطها (وهذا راجع لنزاع مالي مع البنك) ومنذ ذلك التاريخ، حصر الإنتاج في مستويات تقل عن 400 طن ، تهيمن عليه نشاطات تربية الصدفيات. وفيما يتعلق بالإنتاج السمكي فلم يتم تجاوز خلال هذه الفترة 35 طن من الأسماك في السنة (القاروس والمرجان)، ينتجها منتجع واحد لتربية الأحياء البحرية وهو أكوا مضيق.

الرسم المبياني 7. تطور انتاج الأحياء البحرية بالمغرب (بالطن)

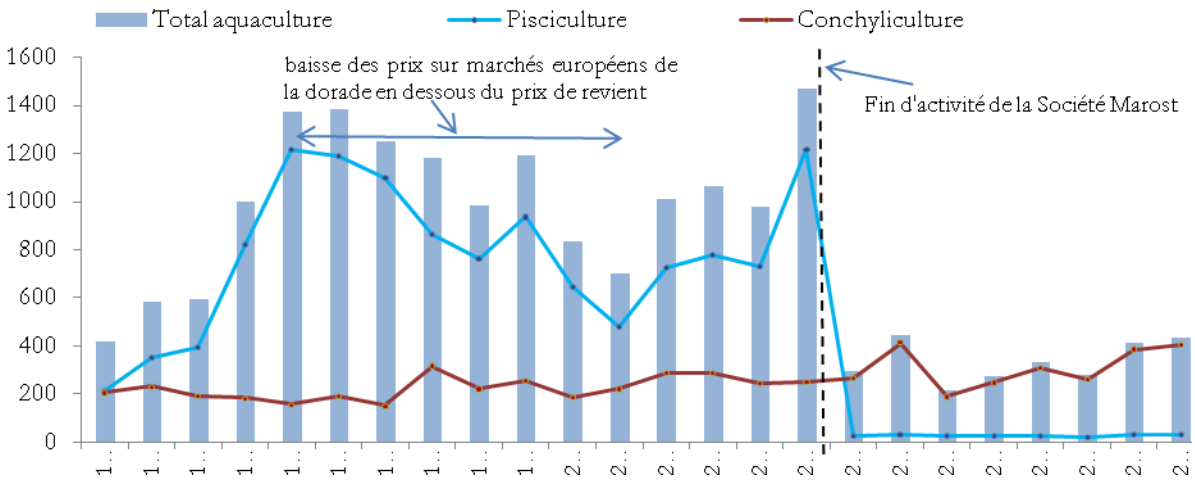

3.2 ـ القيود التي تعيق تطور تربية الأحياء البحرية بالمغرب

تميز قطاع تربية الأحياء البحرية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة بانخفاض مهم في إنتاجه الضعيف أصلا، وكذا بتقليص عدد المقاولات المزاولة لهذا النشاط.

ويفسر التراجع الذي عرفه هذا القطاع في جزئه الأكبر بالصعوبات التي يواجهها على النطاق الوطني وكذا الدولي، والتي تعيق على نحو جاد تطوره و بقاءه، ويمكن تصنيف هذه القيود كما يلي :

ـ المشاكل البيئيــة

ينتج عن سوء تسيير مواقع التربية مشاكل بيئية. وقد لوحظ وجود تلوثات معدنية في عدة بحيرات وبالذات بحيرة خنيفيس ، وبحيرة الوليدية وكذلك ظهور متكرر لمواد بيولوجية سامة بخليج المضيق.

قيود التصدير الصحية

وقد تأثر كثيرا مجال تربية الصدفيات (المحار والبطلينوس) بسبب تدابير القيود الصحية المعتمدة منذ نهاية الثمانينات والتي كانت الأصل في تحديد الكميات المنتجة، باستثناء تربية الصدفيات في بحيرة الوليدية التي بقيت نسبيا مستقرة في تطور إنتاجها لتوفير الأغذية بالسوق الوطنية. وعلى الرغم من أنها تعتمد دائما على اليرقات الملتقطة طبيعيا والمستوردة من فرنسا، فقد استطاعت تربية الصدفيات في الوليدية المحافظة على إنتاجها السنوي الذي يقارب 200 إلى 300 طن خلال سنوات عديدة.

المنافسة الخارجيــة

تتسم منتجات تربية الأحياء البحرية بالمغرب بتنافسية ضعيفة أمام المنافسة القوية على السوق العالمي بين أقوى المنافسين الذين استفادوا من المساعدات العامة وخاصة في أوربا. كما أن إنتاج التربية البحرية المغربية لسمك الذئب والمرجان الذي يتم توجيهه حصريا نحو التصدير والذي يعتمد بشكل كبير على السوق العالمية، عرف صعوبات في

الولوج إلى السوق الأوروبية إثر انخفاض الأثمنة في هذه السوق وكذلك أمام التنافسية الأجنبية في مجال تربية الأحياء البحرية. زيادة على الإمدادات، هناك عوامل أخرى تروم تشديد رهانات المنافسة، وتتجلى في وفورات الحجم التي تستفيد منها الإنتاجيات التي تتركز بشدة في هذه البلدان، ومزايا تتعلق بالتنظيم المؤسساتي والتنظيمي وكذا بتدابير التأطير الجماعي للنشاط (التأمين والتسويق والتكوين، الخ...).

- **قيود على الاستثمار**

تعتبر التربية الأحياء البحرية نشاطا ذا رأس مال مهم يتطلب إعداد وحدات الإنتاج وأشغال التهيئة وإعداد المواقع بالإضافة إلى معدات مهمة، مما ينجم عنه تكاليف باهضة في بداية الاستثمار، ويضاف إلى هذا دورة إنتاج هذه النشاطات التي تكون نسبيا طويلة نظرا لأن تسويق الإنتاج لا يتم إلى بعد مرور سنتين أو ثلاث سنوات من انطلاق المشروع. كما يعيق التربية البحرية بالمغرب صعوبة الوصول لامتلاك الأراضي والمجال العام البحري.

يتطلب استغلال المواقع توفر المواد الأولية (صغار السمك ويرقات الصدف والأعلاف، ألخ...) التي يتم استيراد جزء كبير منها وغالبا ما تخضع لقوانين الجمارك لتدخل للبلد مما يؤثر على التنافسية بين المنتجين المحليين مقارنة بالمنافسين الأجانب.

وللإشارة، وعلاقة بالأعلاف الموجهة لتربية الأحياء البحرية فإن قانون المالية لسنة 2016، يتوقع انخفاضا في رسوم الاستيراد إلى 2.5 بدلا من 25% سنة 2015 وفي حدود استيرا د 25 ألف طن سنويا. وسيكون هذا الإجراء المحفز ساري المفعول لمدة سنتين وسينتهي في دجنبر 2017.

كل هذه العوامل تجعل نجاح الاستثمار في عملية التربية البحرية يمر في البداية بتوافر رأس مال متداول (رأس المال، الديون البنيوية...) ومهم لتمويل تكاليف التجهيز واحتياجات استغلال عملية التربية البحرية.

- **غياب رؤية شاملة حول تطور هذه الشعبة**

قبل تبني الاستراتيجية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ، كان غياب رؤية لتطور القطاع في شقه الأكبر المسؤول عن فشل مشاريع التربية البحرية بسبب :

- غياب سياسة الدعم ومتابعة مشاريع التربية البحرية؛
- غياب التمويل الملائم وإمكانات التأمين وذلك لصغر المقاولات؛
- تعدد المتدخلين الإداريين؛
- تدني مستوى انضمام المقاولات الموجودة والمختصة في هذه الشعبة وغياب إنتاج يرقات الصدف، وصغار السمك الشيء الذي يسبب التبعية لأوروبا (ملحق1)؛
- التغير المرحلي بين البحث والتطور؛
- ندرة عدد الوحدات المنتجة لغذاء الأسماك؛
- ضعف التواصل حول المنتجات السمكية ومنتجات تربية الأحياء البحرية؛

- عدم معرفة السوق الداخلي وخيارات المستهلكين.

4.2 ـ الميزات المحفزة لتنمية تربية الأحياء البحرية بالمغرب

إضافة إلى الإمكانات الطبيعية بشأن تنوع المناطق الملائمة لمزاولة أنشطة التربية البحرية (البحيرات، الخلجان، البحر أو المناطق المنخفضة على جوانب البحر) والموارد البشرية المتوفرة والمؤهلة، فإن المغرب يمتلك ميزات استراتيجية لتطوير قطاع التربية البحرية.

ولذا فإن الاتفاقيات التجارية التي تسمح للمنتجات المغربية بالوصول المتميز إلى الأسواق التي يكثر فيها الطلب وكذا قرب هذه الأسواق، تعتبر عوامل توفر جوا مناسبا للعمل على تطوير هذا النشاط.

علاوة على ذلك، فأن الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد البحري في تطور مستمر. فالنمو الديمغرافي المهم الذي عرفه المغرب والذي يتجلى في تطور طرق الاستهلاك، والتطور الهام للسياحة وانتشار التوزيع الكبير على مجموع الأقاليم المغربية وتطوير البنيات التحتية للصيد البحري، يترك مجالا للتنبؤ بمستقبل مبشر في قطاع تربية الأحياء البحرية.

الرسم المبياني 8. الميزات الاستراتيجية المحفزة لتطوير تربية الأحياء البحرية بالمغرب

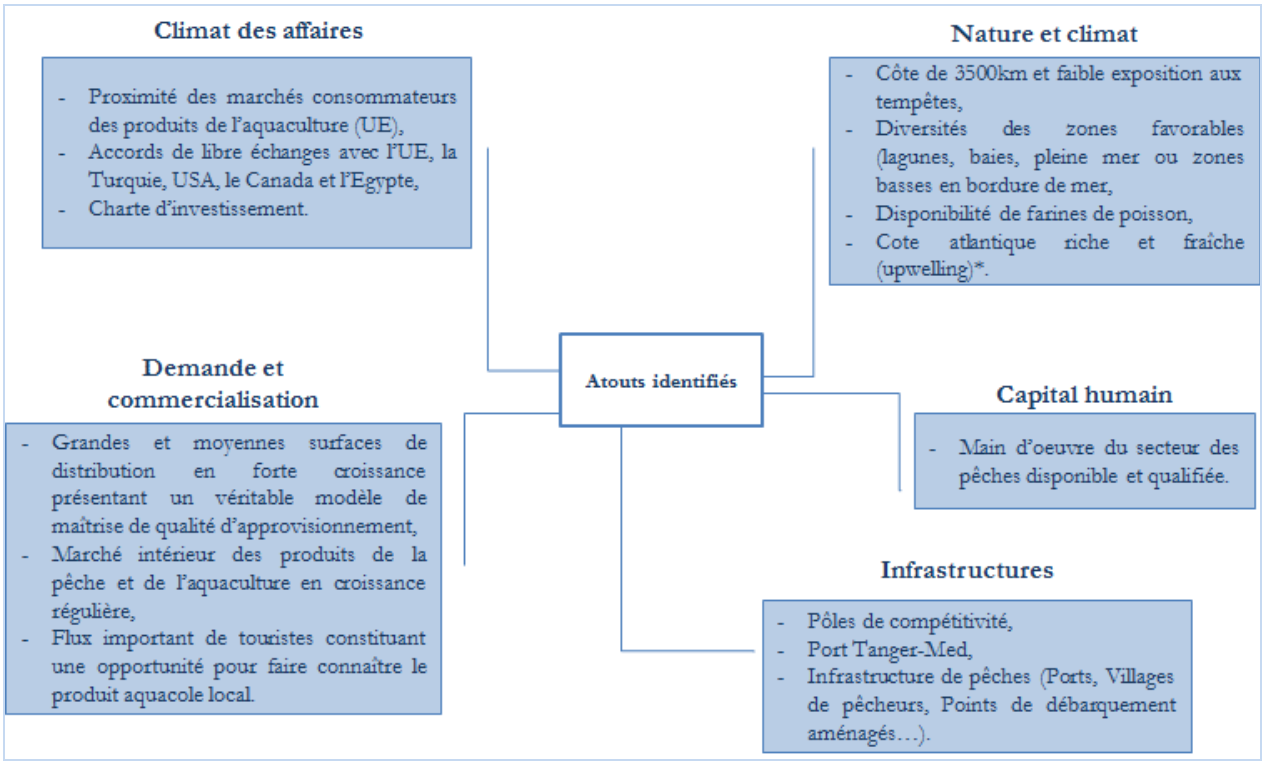

Upwelling (ارتفاع مياه القاع إلى سطح البحر بكثرة) مصطلح إنجليزي يعني ظاهرة محيطية تنتج عن رياح بحرية قوية تدفع بالمياه إلى السطح تاركة فراغا تتصاعد إلية المياه الجوفية مع كمية هائلة من المغذيات

5.2 ـ الإسهامات الرئيسة للاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع تربية الأحياء البحرية بالمغرب

نجد من بين المشاريع الستة عشر الكبرى استراتيجية آليوتيس، فتربية الأحياء البحرية تتمركز على مستوى محور الاستدامة كقطاع ذو أولوية وكمحرك للنمو لخلق فرص الشغل في قطاع صيد الأسماك. ولتنمية قطاع تربية الأحياء البحرية، أنشأ المغرب سنة 2009 الوكالة الوطنية لتربية الأحياء البحرية (أندا) وتناط بالوكالة مهمة النهوض بتنمية تربية الأحياء البحرية بالمغرب وذلك من خلال :

- وضع استراتيجية محددة لتربية الأحياء البحرية؛
- تحديد إطار قضائي يتلاءم مع سياسة الحكومة بخصوص تربية الأحياء البحرية؛
- تهييئ مخططات لتجهيز السواحل لتربية الأحياء البحرية؛
- انطلاق المشاريع الرئيسية (أحواض زراعة الطحالب وتربية الصدفيات)؛
- إنشاء "شباك وحيد" لتتبع الاستثمار في هذا القطاع؛

- إنعاش أنشطة تربية الأحياء البحرية وأنشطة تجارة منتجاتها سواء على مستوى التصدير أو على مستوى السوق الوطني. وفي هذا السياق، تم وضع ثلاثة مشاريع في طور الإنجاز.

وفيما يخص الأهداف الرقمية، يطمح في أفق 2020 إلى تحقيق 11% من الإنتاج السمكي الوطني بالمغرب (ما يقارب 1.75 مليون طن)، أي 200.000 طن (عوضا عن 400 طن حاليا)، كما يطمح إلى در رقم معاملات يصل إلى 25 مليار درهم، وإلى إنشاء 400.000 منصب شغل إضافي .

أما بخصوص البنية، فسيكون الإنتاج أكثر من النصف (55%) من تربية الصدفيات (المحاريات خاصة المحار وبلح البحر) و45% من تربية الأحياء البحرية (السمك المرقط، القاروس والمرجان، سمك الترس، وسمك موسى على المدى المتوسط).

الجدول 1. أنواع الأحياء البحرية المزمع تربيتها بالمغرب

	النشاط	الأنواع المتأقلمة
تربية الاسماك .	تربية الأسماك	سمك الذئب، المرجان. السمك المرقط، سمك موسى
تربية الصدفيات	تربية القواقع	، المحا، بلح البحر، البطلينوس
تربية الجمبري	تربية القشريات	الجمبري من فصيلة pénéides
زراعة الطحالب	زراعة الطحالب البحرية	طحالب كبيرة وصغيرة

المرجع : الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية

ويتوقع ضمان الإنتاج من خلال اربعة أقطاب للإنتاج وهي : المضيق، أكادير والداخلة (60.000 طن في كل موقع) وكذا الوليدية 20.000 طن).

الرسم المبياني 9. المناطق المخصصة لتطوير تربية الأحياء البحرية على المستوى الوطني والقدرة الإنتاجية المتوقعة

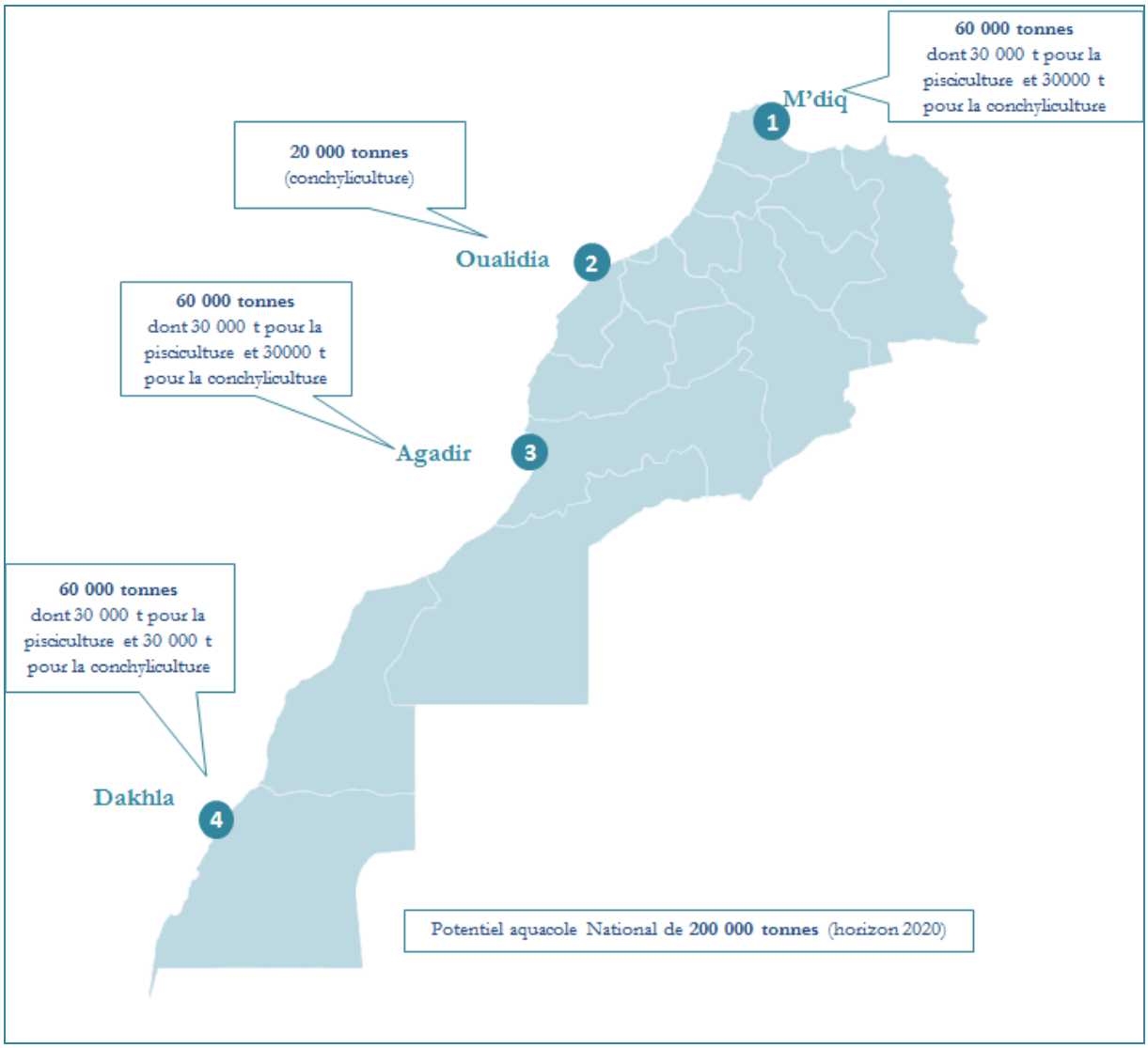

الجدول 2. تحديد المواقع على مستوى الأقطاب الأربعة المحددة

Pôles	Sites abrités	offshore	Terre basse
1	• Baie de M'diq • Lagune de Nador	• Rass el kebdana • Al hoceima • Jebha • Oued laou	• Tahaddart • Loukkous
2	• Complexe Oualidia – Sidi Moussa	• Souirialkdima	• Oualidia– SidielAbed
3	-	• Baie d'Immessouan • Baie d'Agadir	-
4	• Lagune de khnifiss • Baie de dakhla	-	-

على مستوى البحث العلمي، استفادت تربية الأحياء البحرية من :

- وضع شبكة مراقبة الحدائق الصحية يديرها المختبر الوطني لعلم أمراض الحيوانات البحرية؛
- انطلاق برنامج البحث والتنمية فيما يخص عملية التنويع وبرنامج دراسة نوع أغذية أنواع الأحياء البحرية، مع تطوير أغذية محددة للسمك المرقط وكذا تحديد وعزل الأنواع التي تقتات على النباتات البلانكتونية؛
- انطلاق ورشات لإنشاء مختبرات جديدة متخصصة في تربية الأحياء البحرية ولأنشاء مزارع تجريبية على الصعيد الجهوي (الداخلة وأمسا بتطوان...).

3 ـ تحليل إمكانية تسويق منتوجات تربية الأحياء البحرية المغربية على الصعيد العالمي

تعتبر المنتوجات السمكية من بين المواد الغذائية الأساسية في التجارة العالمية حيث تقدر، حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ب 136 مليار دولار سنة 2013، أي بارتفاع يفوق 5% مقارنة بالسنة الماضية. إلى جانب ذلك، فإن استهلاك المنتوجات السمكية في ارتفاع مستمر وتجدر الإشارة إلى أن تربية الأحياء البحرية تسهم بشكل متنامي في التجارة العالمية لمنتجات الأحياء المائية، بحيث تنتج أنواع مثل أسماك السلمون، القاروس، المرجان، الجمبري، القريدس، الأسماك ثنائية الأصداف ورخويات أخرى، كما أنها تنتج أنواع أخرى ذات قيمة متدنية مثل أسماك البلطي وأسماك السلور والشبوط.

وعلى المستوى الوطني، فإن الاستهلاك الداخلي للمنتوجات السمكية يرتفع بنسبة 8 % في السنة كمتوسط، وذلك بفضل تحسن مستوى المعيشة وبفضل التحضر المتزايد للسكان المغاربة.

1.3 ـ دينامية الطلب العالمي على منتوجات الأساسية المستهدفة في تربية الأحياء البحرية بالمغرب.

اقتصرت هذه الدراسة على تمحيص دينامية الطلب العالمي على أربعة أنواع من بين تلك التي يمكن تطويرها من خلال تربية الأحياء البحرية بالمغرب وهي : بلح البحر، المحاريات، القاروس والمرجان.

المرجان

إن تطور الطلب العالمي على سمك المرجان يظهر أنه في تزايد مستمر، فمنذ سنة 1994 وعلى مستوى القارة الأوروبية التي انتقلت وارداتها من 23 مليون دولار سنة 1992 إلى 222 مليون دولار سنة 2004 ثم إلى 457 مليون دولار كحد أقصى في سنة 2011.

وعلى مستوى القارات الأخرى، تبقى وارداتها من هذا المنتوج جد مهمشة بحيث لا تتعدى سوى 13 مليون دولار في آسيا وحوالي 100 ألف دولار في إفريقيا.

الرسم المبياني 10. نمو واردات المرجان (daurade) على مستوى مختلف القارات (بملايين الدولارات)

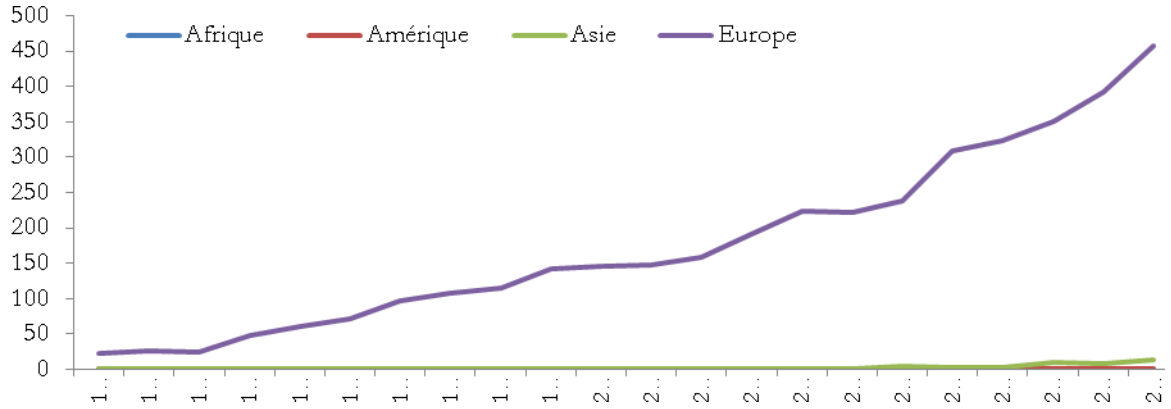

سمك القاروس

فيما يخص الواردات العالمية من القاروس تبقى أقل أهمية مقارنة بواردات سمك المرجان. وتبين ديناميتها توجها إيجابيا نحو القارة الأوروبية منذ سنة 2005 لتبلغ الذروة التي تتمثل في 4 مليون دولار سنة 2011 في حين أن أمريكا تميزت بانخفاض في حجم وارداتها في الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2009.

الرسم المبياني 11. نمو واردات القاروس (bar) على مستوى مختلف القارات(بملايين الدولارات)

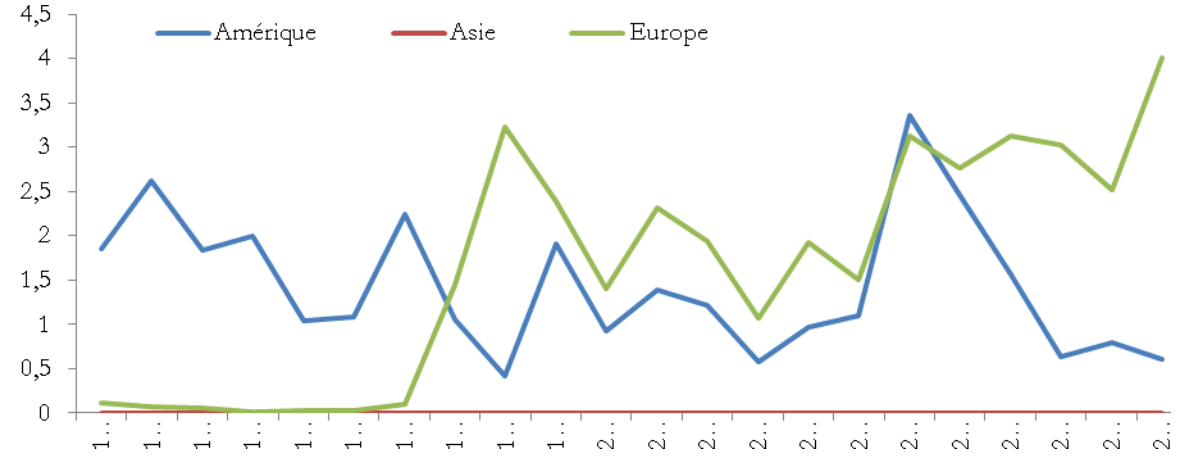

بلح البحـــر

يعتبر بلح البحر من بين الرخويات المطلوبة بكثرة عبر العالم. كما يعرف الطلب العالمي على بلح البحر ارتفاعا منذ منتصف التسعينات. وقد لوحظ إيقاع نموها الأكثر قوة أساسا في أوربا حيث ارتفعت واردات بلح البحر من 207 مليون دولار سنة 1994 إلى 614 مليون دولار سنة 2011. وبلغت هذه الواردات سنة 2011 ما قيمته 115 مليون دولار

في أمريكا و 67 مليون دولار في آسيا، مقابل 21 مليون دولار و 12 مليون دولار على التوالي سنة 1994.

الرسم المبياني 12. نمو واردات بلح البحر على مستوى مختلف القارات (بملايين الدولارات)

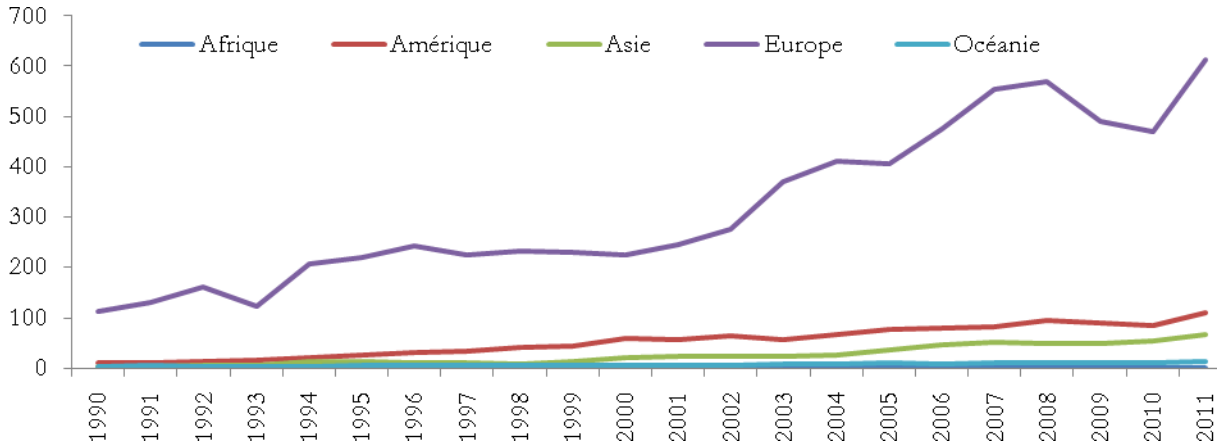

المحاريـــات

عرفت الواردات العالمية من المحاريات ارتفاعا جيدا خلال العشر سنوات الأخيرة، ويعود الجزء الأكبر من هذا النمو لآسيا، أوروبا وأمريكا، حيث سجلت هذه البلدان سنة 2011 قيم واردات بلغت 134، 129 و 100 مليون دولار على التوالي. كما عرفت أوقيانوسيا بدورها ارتفاعا في وارداتها من المحاريات خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من أنها لم تتجاوز 12 مليون دولار في حدود سنة 2011.

الرسم المبياني 13. نمو واردات المحاريات على مستوى مختلف القارات (بملايين الدولارات)

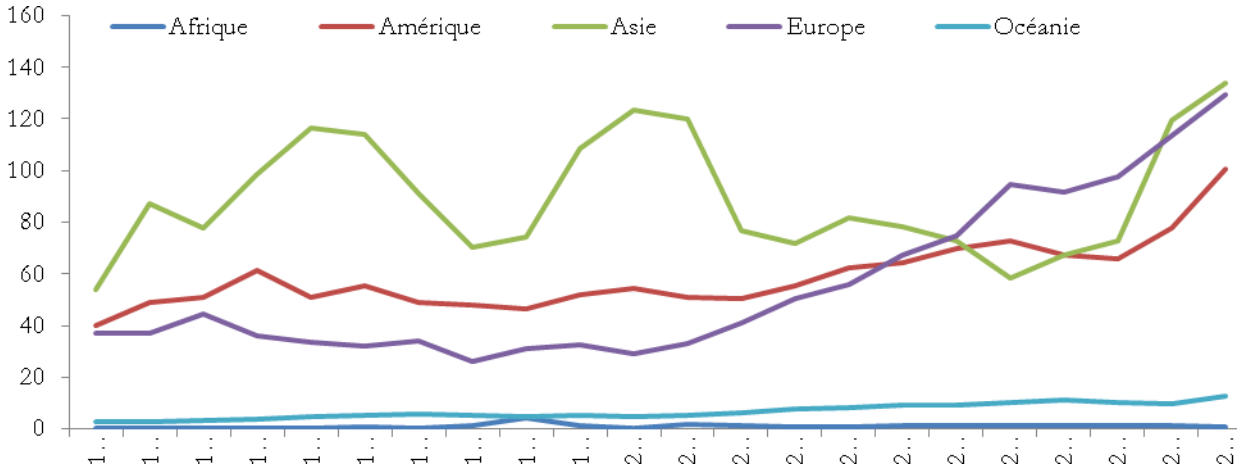

2.3 ـ الأسواق الرئيسية المحتملة للتصدير ولتدفق المبادلات لبعض الأنواع المستهدفة في الزراعة السمكية المغربية.

المرجان والقاروس

تعتبر أوربا على المستوى العالمي السوق الأكثر أهمية في طلب أسماك المرجان والقاروس.

فيما يخص المرجان، تعد إيطاليا المستورد الأساسي بنسبة 43000 طن سنة 2013، متبوعة بفرنسا (8800 طن) ثم إسبانيا (8500 طن). وتعد دول الشمال الغربي لأوروبا والبرتغال من المستوردين للمرجان لكن بكميات جد ضئيلة. وتأتي هذه الواردات أساسا من اليونان (53000 طن) وتركيا (19000 طن). وتصدر المرجان أيضا دول أوربية أخرى (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا ...) ودول من جنوب البحر المتوسط على مستوى القارة إلا أنها تحتل رتب هامشية نسبيا.

الرسم المبياني 14. المستوردون الأوربيون الرئيسيون للمرجان وتدفق الإمدادات سنة 2013

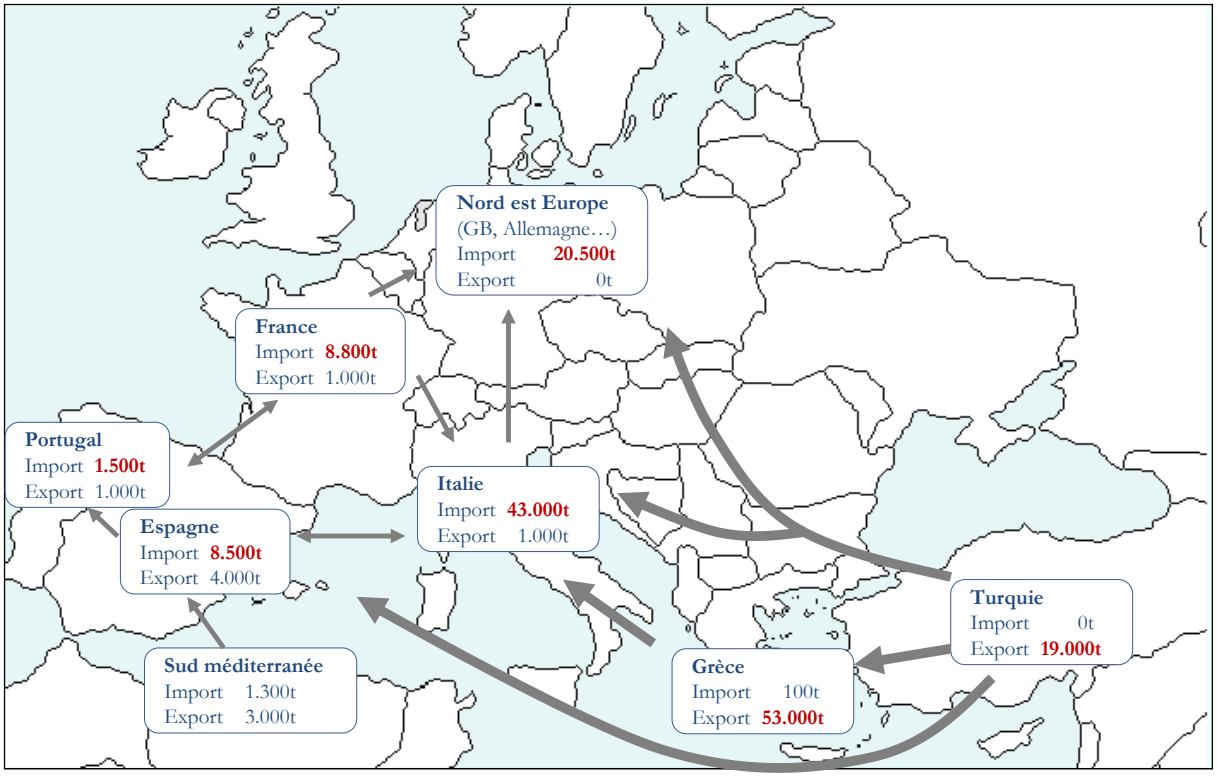

بالنسبة للقاروس، توجد إيطاليا على رأس الدول الأوربية المستوردة بما حجمه 27.900 طن سنة 2013 أمام إسبانيا (9000 طن) وفرنسا (5100 طن)، وتعد تركيا واليونان اليوم كبار المنتجين الأوربيين لسمك القاروس بتصدير وصل سنة 2013 على التوالي الى 29 و 19,5 ألف طن، أمام إسبانيا (4000 طن).

الرسم المبياني 15. المستوردون الاوربيون الرئيسيون للقاروس وتدفق الإمدادات

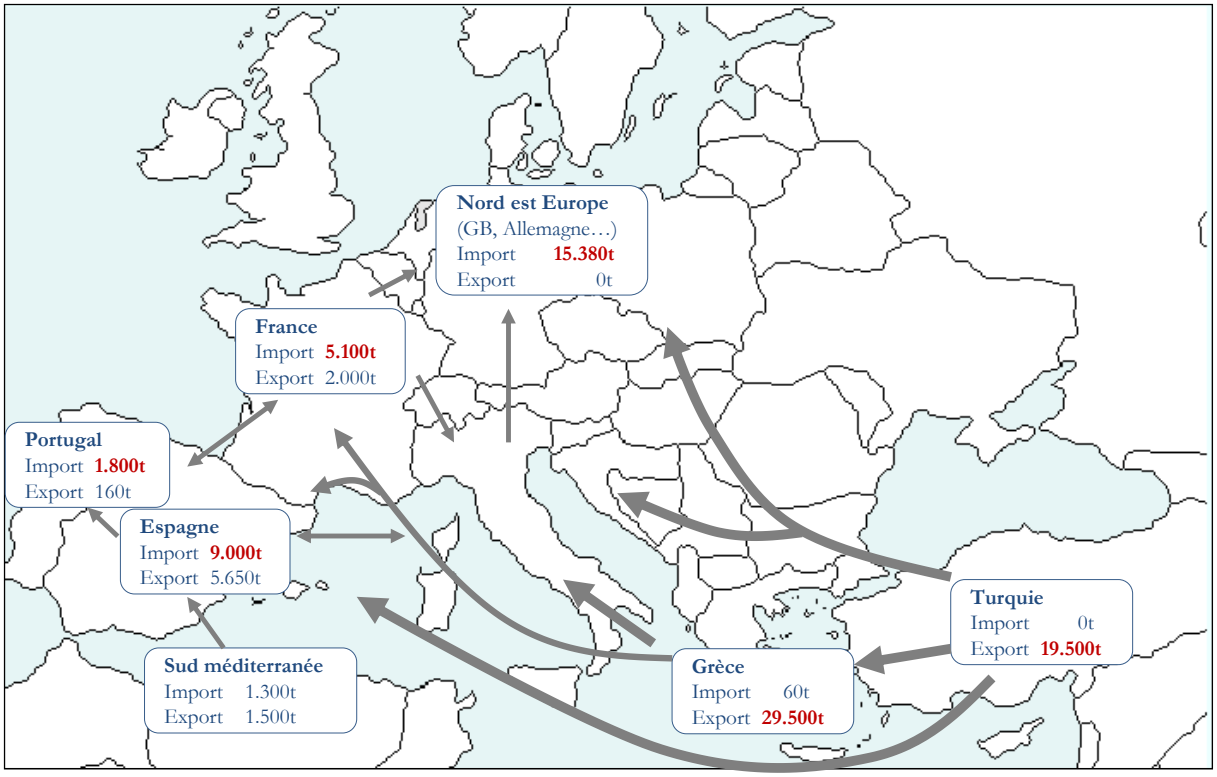

لمحة حول تربية الأحياء البحرية الأوروبية

يصل حاليا الإنتاج السمكي الأوروبي ما يقارب 1,3 مليون طن. إن هيمنة الدول المتوسطية (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان) أثبتت بكميات إنتاجها للرخويات والأسماك البحرية (القاروس، المرجان، السمك المرقط، وسمك الترس...) أمام هيمنة الدول الشمالية القوية على تربية السلمونيات البحرية (780.000 طن من السالمون أنتجها النرويج). كما أن لدول الشرق حضور في تربية الشبوط وتقوم بتنويع منتجاتها لتتجه لإنتاج ذا قيمة أكبر ويتعلق الامر بسمك السلمون وسمك الحفش.

ساهمت تربية الأحياء البحرية خلال العقدين الأخيرين في جعل كل من تركيا واليونان يصبحان أكبر بلدين منتجين للقاروس والمرجان، أمام فرنسا وإسبانيا وإيطاليا التي تعتبر أولى البلدان المتوسطية التي انطلقت في تربية الأحياء البحرية "خلال الثمانينات".

إن إنتاج تربية الأحياء البحرية لهذه الدول لازال يتجاوز المصايد المتعلقة بالصيد على مستويي القيمة والكمية، وترتقب منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة تقوية هذا التوجه خلال السنوات العشر المقبلة. وبناء على هذا، تجدر الإشارة إلى أنه بعد تكاثر مزارع تربية الأحياء البحرية في اليونان خلال سنوات 1990، يمكن الملاحظة بأن عدد المقاولات

انخفض بينما ازداد حجمها وأصبحت تضخ استثمارات ضخمة في السواحل-وتؤمن اندماجها العمودي على مستوى الإنتاج وعلى مستوى الأسواق.

المحاريـات وبلـح البحـر

يعد السوق الأوربي أول المستوردين عالميا لبلح البحر بعد النمو الواضح للواردات في هذه المنتجات خلال السنوات الأخيرة.

على مستوى أوروبا يبين كل من تحليل استيراد بلح البحر والتدفق الكبير للمبادلات، أن تجارة بلح البحر داخل الاتحاد الأوربي قد تطورت بشكل جيد. وتأتي معظم إمدادات أوروبا من بلح البحر من هولندا، إيرلندا وإسبانيا. وتتجه أغلب التدفقات التجارية نحو بلجيكا، فرنسا، إيطاليا وألمانيا. إلا أن هولندا تحتل في آن واحد المرتبة الأولى كمصدر لبلح البحر والمرتبة الثانية كمستورد لهذه المنتجات على مستوى أوربا. إضافة إلى أن الإمدادات الخارجية الأوربية تؤمنها على الخصوص نيوزيلندا.

الرسم المبياني 16. المستوردون الأوربيون الرئيسيون لبلح البحر وتدفق الإمدادات سنة 2011

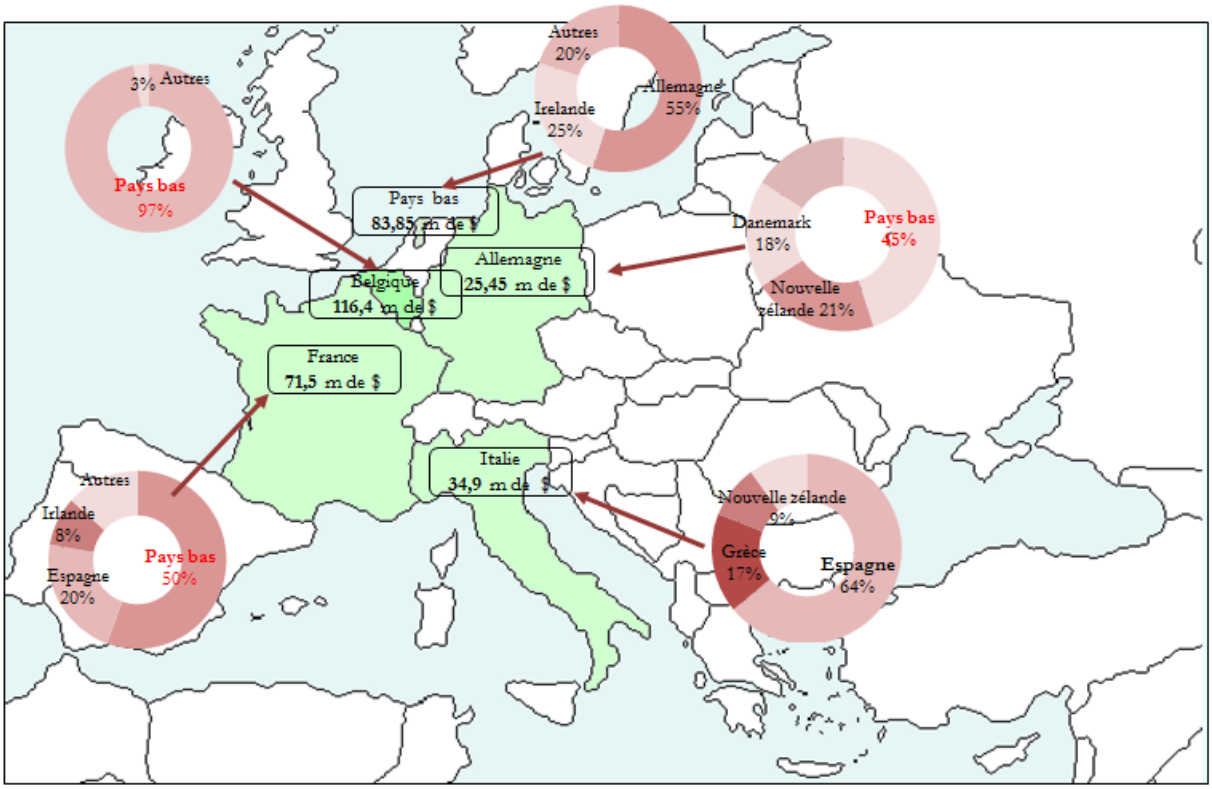

بدأ المحار يكتسب قيمة شيئا فشيئيا عبر العالم، لاسيما في المطاعم، وقد سجل تطور الواردات العالمية منحى إيجابيا على مستوى ثلاث قارات : أوروبا وآسيا وأمريكا. ومن بين أكبر الدول استيرادا للمحاريات سنة 2011 نجد الصين هونغ كونغ لاحتلالها الرتبة الأولى بمعدل واردات يصل إلى حوالي 60 مليون دولار، متبوعة باليابان، إيطاليا الولايات المتحدة الأمريكية (بين 30 و40 مليون دولار).

الجدول 3. أهم المستوردين للمحاريات (الحية والطازجة والمثلجة والمجمدة والمجففة والمملحة أو المقددة) بالعالم سنة 2011

الواردات بملايين الدولارات	الدول
57,08	الصين-هونغ كونغ
39,9	اليابان
31,7	إيطاليا
31,05	الولايات المتحدة الأمريكية
24,4	فرنسا
19,45	إسبانيا
16	بلجيكا
13,99	سنغافورة
13,86	كندا

وبخصوص إمدادات المستوردين الرئيسيين للمحاريات بالعالم، فقد لوحظ أن جمهورية كوريا الجنوبية تعتبر المنتج الأول والأساسي على مستوى القارتين الأسيوية والأمريكية بحصص تصل إلى 92% في اليابان، 62% في كندا 43% في الولايات الأمريكية المتحدة و 45% في سنغافورة. بيد أنه في أوربا نجد أن فرنسا إيرلندا وهولندا تهيمنان على إمداد الأسواق الأوروبية الرئيسية المستوردة للمحاريات.

الرسم المبياني 17. الموردون الرئيسيون لأكبرالمستوردين للمحاريات في العالم سنة 2011

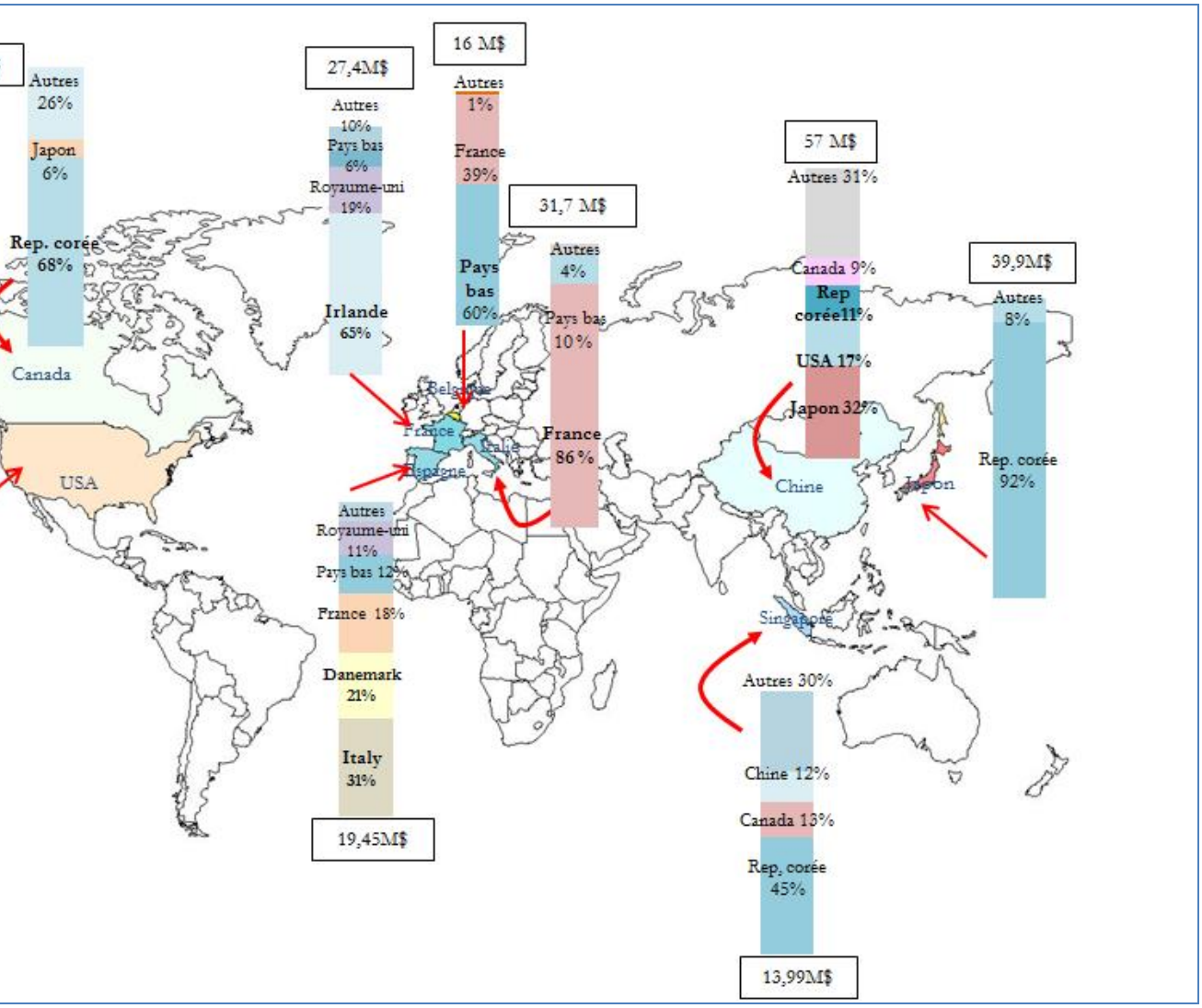

استنتاجات وتوصيات

أصبحت الزراعة البحرية قطاعا ضخما في الإنتاج الغذائي العالمي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات السمكية كما أنها أتاحت اليوم إمكانية تأمين قرابة نصف الإنتاج من السمك المستهلك في العالم. وعليه، وفي سياق عالمي يتسم بتدني الموارد السمكية، فإن ارتفاع الإنتاج السمكي العالمي قد تم تأمينه أساسا بفضل التطور الهائل في مجال تربية الأحياء البحرية. ويرجع هذا التطور أساسا لدول آسيا التي ساهمت جميعها في هذا الإنتاج بنسبة 91 % خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث نجد الصين على رأس هذه الدول (64%). وبالنسبة لباقي القارات، نجد أن دولا مثل النرويج، الشيلي ومصر من بين منتجي تربية الأحياء البحرية الأوائل في العالم.

أما فيما يخص تربية الأحياء البحرية في المغرب فإنه لا يمثل سوى 0.1 % من مجموع الإنتاج السمكي الوطني وبسعة إنتاج سنوية متوسطة لا تتعدى 400 طن. فقد

اصطدم هذا الإنتاج بصعوبات كبيرة، سواء على المستوى الوطني أو فيما يخص الأسواق الخارجية، التي عرقلت فعليا تطوره وبقاءه. وفي الوقت الراهن، تتمحور تربية الأحياء البحرية المغربية أساسا حول المحار المسطح والبطلينوس الأوروبي التي تتم تربيتها في خليج الداخلة وبحيرة الوليدية، وتتمحور أيضا حول المرجان والقاروس الأوروبي التي لا تزال تنتجها مقاولتين لتربية الأحياء البحرية والتي تمارس نشاطاتها على طول ساحل البحر المتوسط (المضيق).

ترتكز الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصيد البحري بالمغرب حول محور رئيسي يتجلى في الاستمرارية ويتجلى هدفه في تأمين مورد يستغل بشكل دائم من طرف أجيال المستقبل. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بتطوير حقيقي لتربية الأحياء البحرية، مما يسمح بجعل هذا القطاع محركا كبيرا للتنمية. وحسب هذه الاستراتيجية الجديدة، تشكل تربية الأحياء البحرية بالمغرب أداة تناوب قوية في نمو القطاع باعتمادها نشاطين رئيسيين : تربية الأسماك، وتربية الصدفيات، والتي تهم على المدى المتوسط ست منتجات أساسية وهي : المحاريات، بلح البحر، البطلينوس، المرجان، القاروس والسمك المرقط. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر على ميزات هامة (إمكانيات طبيعية، بنيات تحتية...) وجيدة لتطوير تربية الأحياء البحرية.

انطلاقا من أهداف هذه الاستراتيجية، فإن دراسة فرص المتاجرة على الصعيد العالمي للمنتجات المستهدفة من طرف استراتيجية تربية الأحياء البحرية المغربية من خلال تحليل ديناميتها على مستوى القارة ومداخيل مبادلاتها، والتي تم التوصل إليها في إطار هذه الدراسة قد استنتجت ما يلي :

- يعرف استهلاك القاروس والمرجان نموا قويا منذ نهاية التسعينات، وخصوصا في أوروبا، نظرا للارتفاع القوي للواردات الآتية من اليونان وتركيا؛
- تبين إحصاءات سنة 2013 أن إيطاليا هي المستورد الأساسي للقاروس والمرجان على مستوى القارة الأوروبية، متبوعة بفرنسا وإسبانيا. وتأتي هذه الواردات أساسا من اليونان وتركيا. وبخصوص دول الجنوب المتوسطية (مصر والمغرب...) فهي تصدر على مستوى هذه القارة، القاروس والمرجان إلا أنها تحتل مواقع مهمشة نسبيا؛
- تعتبر المحاريات وبلح البحر من بين الرخويات المطلوبة بشكل متزايد في العالم. وقد عرف استيراد المحاريات ارتفاعا مهما خلال السنوات العشر الأخيرة، على مستوى كل من آسيا، أوروبا وأمريكا. وفيما يخص بلح البحر فالطلب عليه يأخذ مسارا إيجابيا منذ منتصف التسعينات وقد لوحظ أن وتيرة نموه جد قوية خاصة في أوربا؛
- يمكن اعتبار السوق الأوروبية كأول مستورد عالمي لبلح البحر على الاطلاق وتأتي وارداته أساسا من هولندا إيرلندا وإسبانيا لتتوجه نحو بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا؛
- تعتبر جمهورية كوريا الجنوبية المنتج الأول والأساسي للمحاريات على مستوى قارتي آسيا وأمريكا. رغم هذا، فعلى مستوى أوربا، فإن كل من فرنسا وإيرلندا وهولندا تهيمن بتزويد الأسواق الرئيسية الأوربية المستوردة للمحاريات.

لكي يتم انتهاز الفرص وضمان شروط نجاح استراتيجية تربية الأحياء البحرية المطبقة في بلدنا، ثمة عدة تحديات تثير اهتمامات متعددة تهم الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتدعو إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا القطاع. وبناء على ذلك، فإن الاستراتيجية ستستفيد من الأخذ بعين الاعتبار المقترحات الآتية :

دعم صيانة وإعداد السواحل و الأراضي القارية من أجل استغلال معقلن للموارد

- ترتكز التنمية المستدامة لنشاط تربية الأحياء البحرية في الوسط البحري على نظام اختيار المنطقة الملائمة من خلال نظام التدبير المندمج للمناطق الساحلية. ولهذا، فإن إعداد مخططات التهيئة المندمجة للمناطق الساحلية، خاصة في أقطاب تنمية تربية الأحياء البحرية، تفرض نفسها بحدة، وذلك لتقييم أفضل للإمكانات ولضمان استغلال مستدام. ويستوجب أن تضم هذه المخططات الميزات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمنطقة تنمية هذا النشاط، بحيث يتم مطابقته بشكل أفضل مع محيطه؛

- يساعد استعمال نظم المعلومات الجغرافية في نمذجة الوسط وفي صياغة تهيئة تلائم كل منطقة على حدة، بحيث يتم التنبؤ بتأثير هذا النشاط على الوسط القاري والبحري وذلك لي المدى القصير والمتوسط والبعيد

- يمكن لتنمية تربية الأحياء البحرية أن تساعد على تثمين الأراضي الفلاحية التي تم التخلي عن استغلالها لأسباب الملوحة على الخصوص في منطقة سوس؛

- تتطلب تنمية زراعة سمكية مستدامة مقاربة نظام بيئي يهدف إلى تحسين الإنتاج وذلك بضمان دوام خدمات متنقلة لفائدة الإنتاج السمكي مثل جودة المياه، صغار السمك، يرقات الصدف.....،

- يستوجب إنشاء سياق ملائم لإنعاش تربية الأحياء البحرية تعزيز وتحسين البنيات التحتية العامة، ونذكر بالتحديد إصلاح الطرقات بالمناطق المحددة لامتيازها بقدرات مهمة لتربية الأحياء البحرية.

تعزيز وسائل التمويل

- يعتبر الدعم المالي المباشر لفاعلي القطاع الخاص سواء كونهم استغلاليون لتربية الأحياء البحرية أو كونهم منتجون لأغدية الأحياء البحرية، دعما حيويا للمضي قدما في عملية انطلاق مشاريع تربية الأحياء البحرية. ومن الضروري أن يشتمل هذا الدعم برنامجا للتمويل الصغير للفاعلين الصغار وكذا تمويلات بمعدلات فائدة معقولة؛

- يهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتعاون بين المستثمرين الأجانب والمقاولين المحليين إلى تعزيز تمويل نشاط التربية البحرية ونقل الخبرة التقنية وتلك الخاصة بالتسيير؛

- تقديم المساعدة على تحديد الموردين المحتملين للتمويل (الجهات الراعية، أصحاب رؤوس الأموال، بنوك التنمية، والمستثمرون الخ...). والقادرين على الاستثمار في القطاع الخاص من خلال القروض والإعانات، الخ..

تنويع الأسواق لضمان استدامة تربية الأحياء البحرية

- يجب أن يستند تنويع المنافذ على استراتيجيات مراقبة الأسواق مع التركيز على دراسة إمكاناته وترويجه؛

- إن تنمية وإرساء مبادئ ذات جودة نوعية لتربية الأحياء البحرية تبقى أولوية نظرا لوفرة أسواق منتجاتها، إلا أن القيود الصحية تبقى جد صارمة وتقضي بعرض منتجات عالية الجودة وبأسعار تنافسية؛

تتعلق التنافسية على أحد منتجات تربية الأحياء البحرية بشكل قوي بمدى تكيفه مع الاختيارات المفضلة لدى المستهلكين، وتتعلق على الخصوص بالطراوة الواضحة، والسعر وكيفية عرض النوع. ومن هنا، فإن كبرى الاستغلاليات التجارية التي تستهدف الأسواق الخارجية يمكنها الفوز في المنافسة لتوفرها على تركيبة لتخزين المنتجات الطازجة والمجمدة خصوصا بالمطارات.

مناقب أخرى للبحث

يجب ملائمة نموذج تنمية التربية البحرية المغربية مع مواردها وظروفها الخاصة. إن الموارد البحرية وتكاليف الإنتاج وبنية الأسعار والأسواق تختلف مقارنة مع الدول المنافسة الأخرى (الصين، الفيتنام، النرويج، الشيلي، اليونان، تركيا ومصر). ولهذا يجب على المغرب أن يحدد موقعه الخاص مع مراعاة إمكاناته وطموحه على المدى المتوسط والبعيد؛

ومن الضروري العمل على الاستقلالية والاندماج العمودي لمزارع تربية الأسماك بإنتاج مغربي داخلي لصغار السمك ويرقات الصدف والمواد الغذائية الضرورية لتنمية نشاط تربية الأحياء البحرية؛

تشكل سوق منتجات تربية الأحياء البحرية، الذي لا يزال ضئيلا، مقارنة مع غيرها من البلدان الأخرى، مجالا هاما للاستكشاف وفي هذا المنحى، فإن المعرفة الجيدة لما يفضله المستهلكون المحليون من هذه المنتجات والتي تتجلى في القيام بحملات تواصلية، غدت أمرا أساسيا؛

فمع تقدم السياحة الوطنية ومع الطلب المتزايد باستمرار في المطاعم المختصة على المنتجات السمكية، فإن السوق الداخلي يشكل منفذا هاما لمنتجات تربية الأحياء البحرية خاصة وأن دورات المتاجرة الداخلية بدأت تنظم مع إنشاء أسواق الجملة ومساحات كبرى للقيام بالتوزيع. وعليه فإن مجهودا هاما يتطلب للإنتاج، ولتنظيم شبكة التوزيع والتواصل والتسويق والتعريف بمنتجات الأحياء البحرية للجمهور.

ملحق: الإمداد الحالي بصغار الأسماك ويرقات الصدف

من أهم العوائق التي تحول حاليا دون انطلاق تربية الأسماك بالمغرب نجد، وللأسف، عدم توفر المدخلات الرئيسية على المستوى المحلي (صغار السمك والأغدية لتربيتها)، والتي لا غنى عنها في عملية الإنتاج. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذين المدخلين يمثلان بصفة عامة أزيد من 70% من كلفة الإنتاج. ومن هنا، فإن التكاليف الإضافية على مستوى الضرائب الجمركية وكذا تكاليف النقل ستعترض استدامة شركاتنا في سياق اقتصادي جد تنافسي.

ويعتبر المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري للمضيق هو المنتج الوحيد لصغار الأسماك (القاروس، المرجان، السمك المرقط) التي تستعملها شركة وطنية خاصة. وتبلغ القدرة الانتاجية لمحطة المضيق ب 000 500 من صغار القاروس والمرجان سنويا، بإنتاج فعلي لا يتعدى 120 إلى 000 130 من صغار الأسماك سنويا.

فيما يخص الصدفيات، ومع نقص المفاقس على المستوى الوطني، فإن يرقات المحار تستورد كليا من فرنسا. أما بلح البحر فيتم توفيره من خلال جمع اليرقات الطبيعية.

بالنسبة لإنتاج بذور الجمبري، لا توجد مفاقس إلى يومنا هذا تنتج يرقات تتجه نحو تربية القشريات.